



OPEN  
GOVERNMENT  
MOROCCO

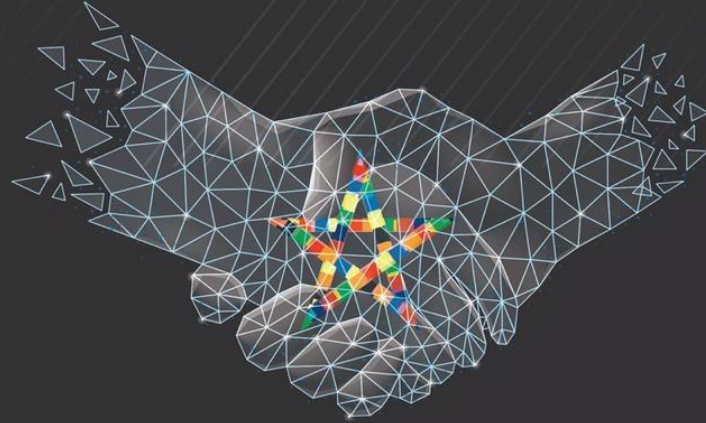
الحكومة المنفتحة بالمغرب  
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

اللقاء التشاوري حول

# المساواة بين الجنسين

المنظم: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

الأربعاء 14 أكتوبر 2020 - الساعة الخامسة مساء



خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة  
عمل مشترك ... أجي تساهم (ي) فيه

[www.gouvernement-ouvert.ma](http://www.gouvernement-ouvert.ma)  
#OpenGovMorocco

## تقرير اللقاء

نونبر 2020



## موضوع اللقاء

المساواة بين الجنسين

## المنظم

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

## التاريخ

14 أكتوبر 2020 على الساعة الخامسة بعد الزوال

## المتدخلون والمتدخلات

- السيدة سارة العمراني، مديرة الدراسات والتعاون والتواصل بقطاع إصلاح الإدارة
- السيدة فاطمة بركان، مديرة مديرية المرأة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
- السيد صلاح الدين بركوز، رئيس مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي بوزارة الداخلية
- السيد توفيق أزروال، مدير الوظيفة العمومية بقطاع إصلاح الإدارة
- السيدة لطيفة بنعباد، رئيسة مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي بقطاع إصلاح الإدارة
- السيدة أمينة بن خضرة، برلمانية ووزيرة سابقة
- السيدة خديجة الزومي، برلمانية بالغرف الثانية

## المشاركون

- عدد المسجلين عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة: 104
- عدد المشاركين عبر الفاييسبوك: أكثر من 1860 مشاهدة إلى حدود يوم 20 نونبر 2020
- عدد المشاركين عبر تطبيق Zoom: 91

## التحديات / الإشكاليات المطروحة

- غياب الإرادة لدى بعض القيادات والنخب السياسية وصناع القرار لتعزيز دور ومشاركة المرأة في الشؤون العامة والحياة السياسية، وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية
- رغم التمييز الإيجابي الذي وفرته الكوتا لتشجيع المشاركة السياسية للنساء، فإن النسبة المحققة اليوم ما زالت بعيدة عن تحقيق الثلث الذي تناضل الحركة النسائية من أجل بلوغه في أفق المناصفة، وهو واقع يعود، حسب الحركات النسائية، إلى استمرار هيمنة النزعة الذكورية على القرار الحزبي.
- لا يساعد واقع الحياة الحزبية على إدماج النساء في مواقع القرار السياسي، إذ يظل عدد النساء المنتخبات في القيادات الحزبية ضعيفا، بالمقارنة مع الطموح إلى تحقيق المناصفة، وهي وضعية تختلف من حزب إلى آخر، وتعكس تفاوت دينامية النساء داخل الحقل السياسي

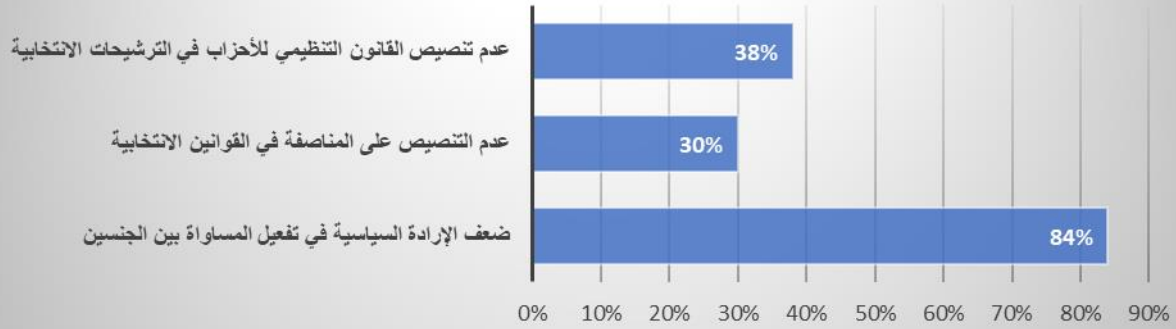


- ضعف حضور المرأة في مراكز القرار، يرتبط بعدم التكافؤ بين الإناث والذكور في ولوج أسلاك الوظيفة العمومية، وثقل الأدوار الاجتماعية الذي يحد من طموح النساء وضعف تدابير التحفيز، بل وغيابها لشغل مناصب المسؤولية
- عدم كفاية الضمانات القانونية الحقيقية لتعزيز ولوج المرأة لمناصب المسؤولية
- غياب التمييز الايجابي للمرأة في هيئات الحكامة
- إطار قانوني لا يلبى الحاجة إلى التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة
- افتقار بعض المرشحات لأي شكل من أشكال الدعم الحزبي
- ضعف أو عدم الاستعداد القبلي للكثير ممن يرشحن أنفسهن في الانتخابات، والقيام بدراسة جوانب القوة والضعف ووضع الحسابات التي تتطلبها عملية الفوز في الانتخابات
- قلة الهيئات أو المنظمات المتخصصة، التي تعنى بتدريب وتأهيل المرشحين/المرشحات للانتخابات وتقديم الاستشارات التي تمكنهم من إدارة الحملات الانتخابية وتساعدتهم في الحصول على تأييد الناخبين وكسب أصواتهم الانتخابية
- ضعف وعي المرأة بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية وتواجدها في مراكز صناعة القرار والمؤسسات السياسية وبمساعدها ودعمها للمرأة للفوز في الانتخابات لتمثيلها في المجالس النيابية والمحلية أو غيرها من المجالس المنتخبة
- المرأة داخل المجتمع المغربي لازالت تعاني من ظروف الفقر والبطالة بنسبة أكبر من الرجل

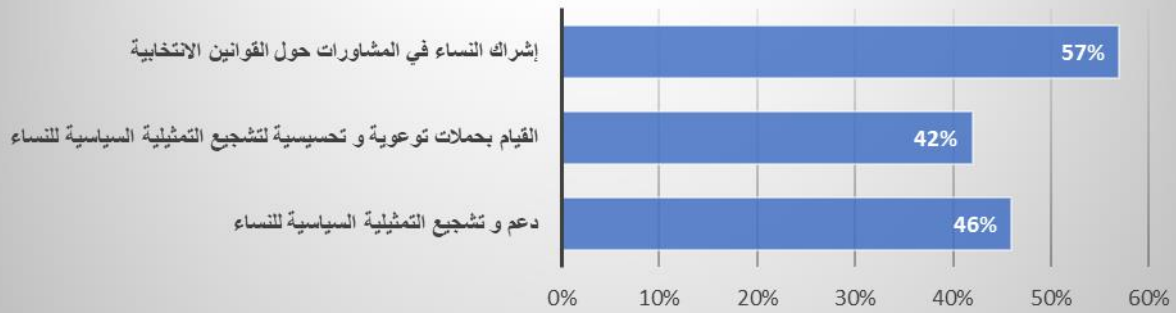


## نتائج استطلاع الرأي

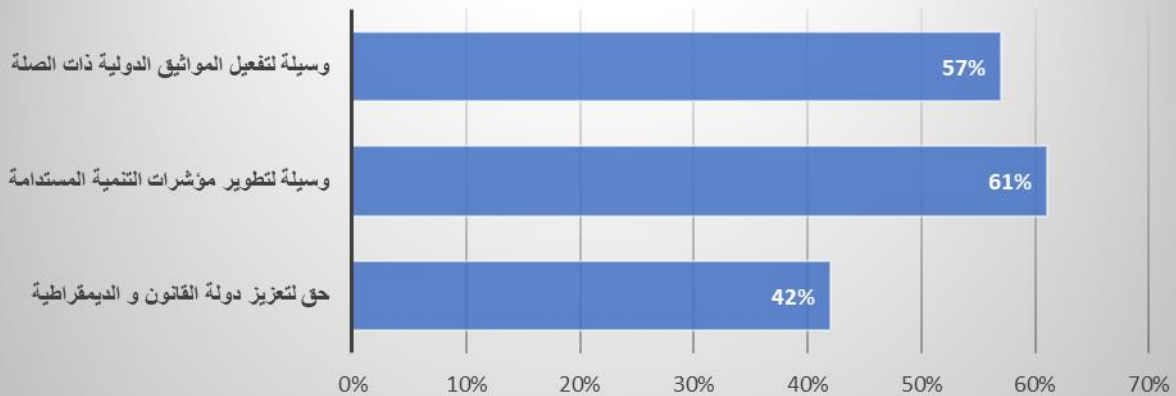
### ما هي الصعوبات و التحديات التي تحول دون تفعيل المناصفة؟



### في نظركم/نظركن كيف تعمل الحكومة على تحقيق المساواة من خلال إجراء المناصفة؟



### في نظركم/نظركن كيف تعتبر الحكومة المناصفة؟





## الحلول المقترحة

- وضع وتفعيل آليات التتبع والمشاركة في الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية للحكومة المفتوحة
- الدمج بين أورش التنمية المستدامة وتطوير وتوسيع المشاركة السياسية للنساء وإعمال الحقوق الإنسانية بصفة عامة
- إعمال المناصفة في القوانين الانتخابية المقبلة على المستوى الوطني وعلى المستوى الترابي كما ونوعا ليس فقط الولوج إلى المجالس المنتخبة بل كذلك رأس المؤسسات المنتخبة
- إعمال المناصفة في الغرف المهنية
- تقوية ولوج النساء إلى مراكز القرار على المستوى الإداري وذلك عن طريق إصلاح شامل للقانون التنظيمي للوظيفة العمومية
- ترسيخ ثقافة المساواة بين الجنسين في القوانين وفي الممارسات،
- إخراج المرصد الوطني للإدارة العمومية
- إعادة النظر في القوانين التنظيمية للأحزاب بما يضمن التنصيب على المناصفة في الترشيحات الانتخابية
- ضمان المناصفة في النتائج الانتخابية وليس فقط على المستوى الترشيحات مع وضع إجراءات إلزام الأحزاب من أجل تفعيل مقتضيات القانون
- مأسسة مقارنة النوع في جميع الإدارات عن طريق إعمال المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية وتسريع تفعيل مقتضياته
- تعزيز دور هيئة المساواة و تكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الجماعات الترابية
- إخراج هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز إلى الوجود
- تعزيز مقارنة النوع الاجتماعي في نظام المعلومات وفي التخطيط وفي الميزانية
- تفعيل مقتضيات البرنامج الحكومي للمساواة على المستوى الترابي
- تعزيز ولوج النساء إلى مراكز القرار على المستوى الترابي
- توسيع التمثيلية الإدارية للنساء في جميع القطاعات الوزارية والمصالح اللامركزية
- توسيع مشاركة الجمعيات بما يضمن تفعيل حقيقيا للآليات الديمقراطية التشاركية في جميع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وفي اعتماد القوانين
- مأسسة النوع الاجتماعي في ميزانيات جميع القطاعات الحكومية بناء على توصيات وتحاليل التي خصت 15 قطاع حكومي،
- مواصلة تقوية قدرات ومواكبة النساء من أجل الولوج إلى مراكز القرار،
- تفعيل توصيات الدراسات المتعلقة بالموازنة بين الحياة المهنية والحياة الشخصية،
- محاربة الصور النمطية والأفكار المسبقة التي ترفض تشجيع التمثيلية السياسية للنساء.
- إعمال الالتزامات الدولية والوطنية فيما يخص تفعيل المساواة من خلال اتخاذ تدابير متعددة مثل المناصفة كآلية، الدعم الضريبي بتقديم تشجيعات وتحفيزات...
- الاشتغال على الأجيال المقبلة، الاشتغال على قنوات التنشئة الاجتماعية، الاشتغال على احتساب العمل الإنجابي أو ما يسمى اقتصاد الرعاية في الناتج الوطني الخام
- محاربة الأمية بصفة عامة، محاربة العقلية الذكورية من أجل تحقيق المساواة واعتماد آليات المناصفة



## الأولويات المقترحة

عنوان الاقتراح	التحديات / الإشكاليات المطروحة	الحل المقترح	النتائج المنتظرة
الرفع من مشاركة النساء في مناصب المسؤولية خاصة السياسية والإدارية	عدم كفاية الضمانات القانونية الحقيقية لتعزيز ولوج المرأة لمناصب المسؤولية لا تمثل المجالس الجماعية ولا المجالس الجهوية تمثيلا حقيقيا للنساء، بحيث لا تزال رئاسة هاتين المؤسستين حكرا على الرجال. ويلزم أيضا بذل مزيد من الجهود على مستوى البرلمان الذي يضم فقط 21,5% من النساء	دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية وضع تدابير التمييز الإيجابي للرفع من تمثيلية النساء وتعزيز مشاركتهن في مراكز القرار السياسي تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء تعبئة القطاعات لالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار تسهيل وصول النساء إلى مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية إصلاح شامل للقانون التنظيمي للتوظيف العمومية	تقوية ولوج النساء إلى مراكز القرار السياسي على المستوى الوطني وعلى المستوى الترابي كما ونوعا ليس فقط الولوج إلى المجالس المنتخبة بل كذلك على رأس المؤسسات المنتخبة
إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية	ضعف تفعيل الآليات المؤسسية والسياسية والإدارية الكفيلة إلى إقرار المساواة بين النساء والرجال	تفعيل مقتضيات البرنامج الحكومي للمساواة على المستوى الوطني والترابي ضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي وضع استراتيجيات حكومية وقطاعية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتفعيل مبادئ المساواة مراعاة مقارنة النوع أثناء التحليلات التحضيرية وأثناء الصياغة / والمراجعة وأثناء تقييم البرامج التنموية الجهوية والإقليمية ومخططات العمل الجماعية تطوير، وتحسين وتنفيذ آليات وأدوات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المتواجدة بالجماعات الترابية والنهوض بالممارسات الجيدة. تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية وتطوير الكفاءة التنظيمية والمؤسسية	ضمان استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات المتباينة لكل من النساء والرجال